قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦

بربط موازنة هيئة القطاع العام للرى للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للرى للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٧٤٤٥٠٠٠ جنيه (فقط سبعة ملايين وأربعمائة وخمسة وأربعون ألفا من الجنيهات) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٧٢٥٥٠٠٠ جنيه (فقط سبعة ملايين ومائتان وخمسة وخمسون ألفا من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول ـ أجور ٤٢٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٦٨٣٥٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٦٤٢٤٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وتسعون ألفا من الجنيهات) موزعة كالتالى :

(ا) الباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية ٩٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٧٢٥٥٠٠٠ جنيه (فقط سبعة ملايين ومائتان وخمسة وخمسون ألفا من الجنيهات) بالباب الثانى إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه (مائة وتسعون ألفا من الجنيهات) موزعة كما يلى :

(ا) الباب الثالث ـ إيرادات رأسمالية متنوعة ٩٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ القروض والتسهيلات الائتمانية ١٠٠٠٠٠ جنيه (قروض من بنك الاستثمار القومى) .

(المـادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة وبموافقة وزارة المالية بما لايزيد على ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المـادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية.

(المـادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيه سنة ١٩٨٦) .

حسنى مبـارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للرى
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

الاستخدامات	مشروع ١٩٨٧/٨٦	ربط ١٩٨٦/٨٥
	جنيه	جنيه
باب ١ ـ الأجور	٤٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
باب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٦٨٣٥٠٠٠	٦٣٧٧٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية ...	٧٢٥٥٠٠٠	٦٧٢٧٠٠٠
باب ٣ ـ استخدامات استثمارية	١٠٠٠٠٠	ـ
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية ...	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
جملة الاستخدامات	١٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٧٤٤٥٠٠٠	٦٨١٧٠٠٠

الإيرادات	مشروع ١٩٨٧/٨٦	ربط ١٩٨٦/٨٥
	جنيه	جنيه
باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	٧٢٥٥٠٠٠	٦٧٢٧٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٧٢٥٥٠٠٠	٦٧٢٧٠٠٠
باب٣ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
باب ٤ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	١٠٠٠٠٠	ـ
جملة الإيرادات الرأسمالية ...	١٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٧٤٤٥٠٠٠	٦٨١٧٠٠٠